

الإقليمية والعولمة الاقتصادية: جدلية التعارض والتلاق.

أ. الغنجة هيشام داود

طالب دكتوراه بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر

Email: elghandjahichem@yahoo.fr

ملخص: لقد تكاثر بشكل كبير عدد التكتلات الاقتصادية عبر العالم في السنوات الأخيرة، سواءً تلك ذات الطبيعة الثنائية، الإقليمية، أو عبر الإقليمية، حتى فاق عددها 600 اتفاقية اقتصادية إقليمية حسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية لعام 2014. وفي المقابل، زاد الحديث عن تحرير العلاقات التجارية الدولية كمظهر أساسي من مظاهر العولمة الاقتصادية، في إطار المؤسسات والمنظمات متعددة الأطراف المنظمة لمسار العولمة. لكن ذلك طرح إشكالية حول مدى مطابقة، أو تعارض نشاط هذه التكتلات الاقتصادية مع مبادئ وتوجهات العولمة الاقتصادية، ممثلة في القواعد الموضوعية من قبل المنظمة العالمية للتجارة كأهم أداة من أدوات العولمة. إذ هناك من يرى بتعارض التوجهين الإقليمي والعالمي، وبأن الإقليمية تتجه بنا إلى عالم مكون من تكتلات متصارعة فيما بينها، في حين هناك من يرى بأن الإقليمية هي طريق سلس نحو العولمة. هذه الإشكالية حاولنا معالجتها في هذا المقال، لنحاول في الأخير أن نصل إلى استحداث ما يشبه التوليفة النظرية من أجل فهم طبيعة التفاعل بين ثنائية الأقالمة والعولمة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد سياسي دولي، تكتلات اقتصادية، عولمة اقتصادية، إقليمية جديدة، نظام متعدد الأطراف.

Abstract: In the recent years, the number of Economic Blocs in the world has proliferated, whether the nature was bilateral, regional, or Trans regional and their number surpassed the 600 regionaleconomic agreements, according to the statistics of the World Trade Organization (WTO) in 2014. On the other hand, the talk about the liberalization of international trade relations as one of the main features of Economic Globalization has increased too, under the multilateral institutions and organizations. However, this has created a big problematic, about the matching, or the opposing in the activity of Economic Blocs with the requirements of Economic Globalization, represented in the Rules of the World Trade Organization, as the most important tool of Globalization. We tried by this article to solve this problematic in this article, and we reach the last to develop a sort of theoretical combination in order to understand the nature of the interaction between Regionalization and Globalization.

Key Words: International political economy, Economic Blocs, Economic Globalization, New Regionalism, Multilateralism.

مقّمة

لقد شهد العالم الأكاديمي منذ أواخر النصف الثاني من القرن العشرين ازدياد الحديث عن ظاهرتين تمّ اعتبارهما جديدتين على السّاحة الدّولية، الأولى تتمثل في العولمة التي شكّلت مادة دسمةً يستخدمها الحادّون في شدّى الميادين؛ الاقتصاد، الثقافة، السياسة، وحتى الدين، وميادين أخرى. ما يجعل الوقوف عند هذا المصطلح لتحديد ماهيته وطبيعته وأبعاده أولويةً كبرى.

في المقابل برزت ظاهرةً جديدةً على الساحة الدّولية منذ ستينات القرن العشرين، جرى تسميتها بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية، كمظهرٍ جديد من مظاهر الاقتصاد الدّولي المعاصر. ولكن سرعان ما خلق

تكاثُر هذه التكتلات؛ سواءً من حيث العدد، أو من حيث الفعالية؛ إشكاليةً كبرى، تدور حول نقطة التساؤل عن إمكانية اعتبار التكتلات الاقتصادية الإقليمية مظهرًا من مظاهر العولمة الاقتصادية، أم وسيلةً في يد الدول النامية بشكل خاص تواجه بها الأخطار الناجمة عن العولمة الاقتصادية.

- منهج الدراسة:

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الجدلي بعرض الفكرة والفكرة المضادة، أي الحديث عن الاتجاه النظري القائل بتناقض الاتجاهين الإقليمي والعولمي، في مقابل الاتجاه القائل بعدم تناقضهما. ثم محاولة تقديم رؤية تركب وتوفق بين الاتجاهين المتباينين.

- أهداف الدراسة:

- الوقوف عند الاختلاف بين مساري الأقلمة والعولمة.
- التعريف بالحوار النظري القائم بين اتجاهي التعارض والتلاقي بين العولمة والإقليمية.
- الوقوف عند إمكانية اعتبار الإقليمية كبديل صار متاحًا أمام الدول النامية رغم اختلافها عن العولمة، خاصة وأن القوى الاقتصادية الكبرى صارت تتجه نحو الإقليمية.

- فرضيات الدراسة:

- تعتبر الإقليمية نتاجًا لديناميكية العولمة الاقتصادية.
- أثر فشل الأطر متعددة الأطراف في اتجاه الدول نحو الإقليمية.
- الإقليمية تمثل بديلاً جديداً للدول النامية للاندماج في مسار العولمة.

- سنحاول معالجة إشكالية دراستنا، في النقاط الخمس الآتية:
- I. الإطار النظري لدراسة ثنائية الأقالمة والعولمة.
 - II. ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
 - III. ماهية العولمة الاقتصادية.
 - IV. إشكالية التنافر أو التلاقي بين التكتلات الاقتصادية والعولمة.
 - V. توفيق بين الاتجاهين المتضاربين حول ثنائية الإقليمية والعولمة.

I. الإطار النظري لدراسة ثنائية الأقالمة والعولمة:

تعددت النظريات التي درست العلاقة والتفاعل بين ظاهرتي التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعولمة الاقتصادية، ويمكن التفريق بين هذه الاتجاهات النظرية انطلاقاً من نقطتين أساسيتين:

(1) نظريات ركزت على أسباب وخلفيات ظهور التكتلات

الاقتصادية الإقليمية، وعلاقة ذلك بالعولمة الاقتصادية.

(2) نظريات درست الآثار المترتبة عن قيام تكتلات اقتصادية إقليمية

على الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في التكتل.

في إطار الاتجاه النظري الأول؛ ينظر الواقعيون الجدد للإقليمية

الجديدة من منظور المأزق الأمني، ولكن من زاوية جديدة؛ من حيث أن

أخطار العولمة الاقتصادية شكلت تحديات أمام الدول، لا يمكنها

معالجتها إلا بتدخل كل الدول مسؤوليتها، والدخول في علاقات إقليمية

تحت أطر مؤسسية من أجل مواجهة الأخطار الناجمة عن العولمة. في

حين يرى منظرون آخرون أننا انتقلنا في عصر العولمة الاقتصادية من

الحديث عن الجيوسياسية إلى الجيواقتصاد، فنحن اليوم لا نتكلم عن غزو دولة لأراضي دول أخرى، بل غزو قوى لأسواق معينة. بل أكثر من ذلك، لا يعني الجيواقتصاد تكتل دول متجاورة جغرافياً فقط، ولها الأهم هو التدفقات والعلاقات الوظيفية بين الدول؛ أي بعبارة أوضح لم تصبح الجغرافيا هي المحدد لسياسات الدول، بل صار الاقتصاد هو الذي يشكل الجغرافيا بناءً على تطوره، وصارت الأرض "الاقتصادية" للتنافس بين مختلف الفواعل، هي الأسواق الاقتصادية.¹

في حين يرى اتجاه ثالث، أن الإقليمية الجديدة من جهة تشبه الماركنتيلية التي كانت سائدة سابقاً، وهذا الرأي دافعت عنه سوزان سترانج **Suzan Strange** وآخرون، ومن جهة أخرى تساهم في إعادة بناء نظام ليبرالي جديد، على أنقاض الليبرالية المتوحشة السائدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وشرحت سترانج النقطة الأولى بقولها أن الدول إنما تتعاون في ما بينها لخلق الثروة، ومن ثم تحصل على القوة، والشركات تتنافس في ما بينها كذلك من أجل الهدف نفسه، ما يجعل الدول في الأخير مجبرة على التفاوض كذلك مع الشركات متعددة الجنسيات، ما خلق ما يسمى اليوم بالماركنتيلية الجديدة كآلية لمجابهة تحديات العولمة، أي ساهم ذلك في بناء تكتلات أو على الأقل تحالفات على ثلاثة مستويات: دولة-دولة، شركة-شركة، دولة-شركة. أما في ما

¹ Christian Deblock, **Régionalisme économique et Mondialisation: Que nous apprennent les théories ?** Montréal: Université du Québec, Institut d'études internationales, Centre études internationales et mondialisation, Octobre 2005. pp. 8,9.

يخصّ القطة الثانية، فيما أنّ الشركات متعدّدة الجنسيات هي سيّدة السوق في العولمة، فهي تسعى لفرض آرائها ومنطقها، وطرح أفكارها وتصوراتها من أجل إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية والإقليمية كذلك، ما يجعلها بمثابة قوى تغييرية وليس إنتاجية فقط¹.

أما الاتجاه النظري الثاني، فله علاقة مباشرة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية، من حيث اهتمامه بدراسة الآثار المترتبة عن إقامة مثل هذه التكتلات على التجارة بين الدول الأعضاء، وكذلك آثارها على التجارة بين هذه التكتلات والدول غير الأعضاء، قياساً بمعيار الرفاهية الاقتصادية. ذلك ما تحدّث عنه بشكل متعقّ جاكوب فاينر **Jacob Viner** عام 1950م في نظريته حول "الاتحاد الجمركي"، حين مؤّ بين خلق التجارة **Trade Creation** وبين تحويل التجارة **Trade Diversion** كأثرين حتميين لعملية إقامة اتحاد جمركي بين مجموعة من الدول. ويقصد فاينر بخلق التجارة؛ حلول الواردات الأكثر كفاءة والأقل تكلفة مكان الإنتاج الوطني الأقل كفاءة والأكثر تكلفة². أما تحويل (تنويع) التجارة، فيعني به إحلال واردات مرتفعة التكلفة مستوردة من أحد الدول الأعضاء بالتكتل محلّ واردات كانت تستورد من بلد غير عضو بأقل تكلفة³.

¹Ibid.

² علاوي محمّد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، الجزائر: مجلة الباحث، عدد 2009/07-2010، ص. 115.

³ المعهد العربي للتخطيط، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، الكويت: سلسلة جسر التنمية، العدد 81، مارس 2009، ص. 8.

وكلا الأثران يحدثان حتماً بعد إقامة اتحاد جمركي، لكن عند ميل كفة الميزان لصالح أثر خلق التجارة، "فدولة واحدة عضو في التكتل على الأقل ستستفيد، والدولتان المتبادلتان قد تستفيدان معاً، بل قد يعود ذلك بالنفع لأطراف خارج التكتل". في حين أنه في حال غلبة أثر تحويل التجارة "فدولة واحدة على الأقل في التكتل ستتضرر، بل قد تتضرر الدولتان المتبادلتان معاً، بل أكثر من ذلك ستتضرر عديد الأطراف خارج التكتل، وسيؤثر ذلك سلباً في الأخير على الاقتصاد العالمي".¹

II. ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

لتأصيل هذا المفهوم، ينبغي تتبع تطوره تاريخياً، وليس النظر إليه على أنه مفهوم جديد في ميدان الدراسات الدولية. فمصطلح التكامل الجهوي كان سائداً آنفاً في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية؛ ويسمى البعض المنهج الإقليمي السائد آنذاك بالإقليمية القديمة، التي كانت تعني: "شكلاً من أشكال التعاون المأسس بين دولتين أو أكثر". وكانت استعمالات هذا المصطلح محدودة قبل ثمانينات القرن الماضي، لكن بعد 1980م زاد الحديث عن التكامل الإقليمي، وحلت مصطلحات جديدة تدريجياً محلّ التكامل الجهوي، كالإقليمية الجديدة، أو التكتلات/التجمعات الاقتصادية الإقليمية؛ لتشير إلى "كل شكل من أشكال العمل الإقليمي الذي يهدف إلى لبرلة وتحرير التجارة على مستوى آخر غير المستوى متعدد الأطراف"، وهو التعريف الذي قنّمته المنظمة

¹ Edward D. Mansfield & Helen V. Milner, *The New Wave of Regionalism*, International Organization and the Massachusetts Institute of Technology, 53, 3, Summer 1999. p. 593.

العالمية للتجارة لمفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية.¹ ترجع زيادة الاهتمام بظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية بشكل أساسي إلى الارتفاع الكبير في عدد هذه التجمعات في أواخر القرن الماضي خصوصاً، إذ انتقلنا من 20 اتفاقية إقليمية عام 1960م إلى حوالي 300 اتفاقية إقليمية عام 2011م. (حسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية).²

ويمكن اعتبار الأقلمة **Regionalization** حالة وسيطة بين المحلية **Localization** التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها، سواء السياسية أو الاقتصادية؛ والعولمة **Globalization** التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية، وتسهيل نقل الرأسمالية سياسياً واقتصادياً وثقافياً عبر العالم كله.³

ويمكن تصنيف التكتلات الاقتصادية الإقليمية -اعتماداً على معيار درجة التقدم في تحقيق التكامل الاقتصادي- إلى الأصناف الآتية:

1- اتفاقية التجارة التفضيلية: تُمَوِّ في إطارها بعض النول من خلال فرض تعريف جمركية أقل على الواردات منها، من دون إزالة التعريف. وهذه المعاملة مرفوضة طبقاً لمبدأ النولة الأولى بالرعاية **Most**

¹ Christian Deblock, op. cit. p. 3.

² Jean-Marie Grether & Jaime de Melo, **La montée en puissance du régionalisme et l'avenir de l'OMC**, Suisse: Université de Genève, Faculté des sciences économiques et sociales, Département des sciences économiques, Working Paper Series 13073, July 2013.

³ خالد حنفي، الإقليمية الجديدة في أفريقيا ومواجهة العولمة، <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/africa-latin-america/85307->

[net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/africa-latin-america/85307-](http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/africa-latin-america/85307-) html 2001-05-25%2000-00-00، الجمعة، 25 ماي 2001م، 00:00.

Favoured Nation-MFN أحد المبادئ الرئيسة لمنظمة التجارة العالمية.¹

2- منطقة للتجارة الحرة: تزال فيها الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل دولة بسياساتها الجمركية تجاه الدول خارج التكتل.

3- اتحاد جمركي: تقوم فيه الدول بإزالة الحواجز الجمركية في ما بينها، وفي المقابل تضع تعريفية جمركية موحدة مع الدول خارج التكتل.

4- سوق مشتركة: فيها تضيف الدول إلى الإجراءات السابقة، إجراء إزالة أي موانع تجاه تنقل فواعل الإنتاج بين الدول الأعضاء، من سلع وخدمات ورؤوس أموال وعمل.

5- اتحاد اقتصادي: فيها تقام سياسات اقتصادية كلية مشتركة بين الدول الأعضاء، كالاتحاد النقدي والمالي.²

III. ماهية العولمة الاقتصادية:

يعتبر مفهوم العولمة من أكثر المفاهيم إثارةً للجدل العلمي منذ تسعينات القرن الماضي، من حيث البحث في هل العولمة ظاهرةٌ جديدة، أم ظاهرةٌ متجددة تعكس مساراً تاريخياً معيناً. وكذلك من حيث الأبعاد التي يتضمنها هذا المفهوم، كالبعد الثقافي، الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي. وما يهمننا في دراستنا هو البعد الاقتصادي للعولمة، أو ما

¹ المعهد العربي للتخطيط، مرجع سابق، ص. 8.

² Gordon M. Gough & Sivakumar Venkataramany, Regional Economic Cooperation, **International Business and Economics Research Journal**, Volume 5, Number 2, February 2006. p. 50.

يُعرف بالعولمة الاقتصادية. أما العولمة كمصطلح فقد ظهرت لأول مرة عام 1985م على يدثيودور ليفيت **Theodore Levitt** الذي وظفها في كتابه المعنون بـ: **عولمة الأسواق Globalization of Markets** واصفاً بها الانتشار السريع لكل من الإنتاج والاستهلاك والاستثمار ورأس المال والتكنولوجيا.¹

أما العولمة كظاهرة فجذورها ضاربة في أعماق التاريخ، وهي ليست ظاهرة جديدة، إذ يرجعها البعض إلى الكشوفات الجغرافية التي ظهرت في أواخر القرن الخامس عشر، ثم إلى الثورة الصناعية الكبرى التي عاشتها أوروبا في منتصف القرن 18م، وغيرها من المحطات التاريخية التي تعكس تطور العلاقات الاقتصادية بين الدول.²

لذلك يمكن اعتبار أن هذا المفهوم -باعتباره مساراً- قد تطور واختلف مضمونه بتطور التاريخ؛ إذ نلاحظ مثلاً أن نصف القرن الذي سبق الحرب العالمية الأولى قد عرف تدفقات عبر وطنية غزيرة، سواء في شكل سلع، رؤوس أموال، أو أشخاص. وذلك راجع إلى انهيار تكاليف النقل بسبب تطور شبكات السكة الحديدية والبواخر البخارية. لكن سرعان ما عادت مظاهر الحمائية والتدخلات الحكومية في النشاطات الاقتصادية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. لكن بعد الحرب العالمية الثانية أدركت الدول الكبرى أن عليها أن تدخل

¹ محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية، إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن

الحادي والعشرين، ط. 1 (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013م). ص. 67

² جلال أمين، العولمة، ط. 1 (القاهرة: دار الشروق، 1999م). ص. 17.

في مفاوضات فيما بينها لتحرير التجارة الدولية، فظهرت اتفاقية الجات **GATT** (الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة **General Agreement on Tariffs and Trade**) عام 1948م، التي تطورت لتظهر في شكل: المنظمة العالمية للتجارة عام 1995م، بعد نتائج الجات الإيجابية نسبياً، التي كان من أبرز مظاهرها تضاعف نسبة التجارة الدولية بعشر مرات من 1948م إلى 1995م.¹

فبما أن المفهوم الحديث للعولمة الاقتصادية يختلف عن المفاهيم السابقة، يمكن اعتبار أن العولمة الاقتصادية اليوم ما هي إلا مرحلة من مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي، أو بصيغة أخرى العولمة الاقتصادية اليوم ليست إلا الرأسمالية في عصر الإلكترونيات. أما مضمون العولمة الاقتصادية فيشير إلى السعي لإزالة الحدود الاقتصادية بين الأقاليم الدولية المختلفة لتكون في الأخير سوقاً واحدة، تعكس قيماً اقتصادية واحدة كذلك.²

لذلك، للعولمة الاقتصادية بمفهومها المعاصر مظاهر وخصائص جديدة، نستعرض أهمها في النقاط الآتية:

- سيادة فلسفة السوق الحر، ومبادئ الخصخصة وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد. وزيادة معدل التجارة العالمية، ومعدلات تنقل رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، والأفراد. وازدهار الشركات

¹ Gérard Marie Henry, **L'OMC**, (France: Groupe Studyrana, 2006). pp. 23,24.

² محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق، ص. ص. 71، 72.

متعددة الجنسيات عدداً وقوةً ، إضافة إلى تكاثر عدد التكتلات الاقتصادية الإقليمية.¹

- تدبير العولمة حوكمة عالمية تتكون من مجموعة من المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة، ممثلةً أساساً في ثلاث: المنظمة العالمية للتجارة، البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي. ويميز العولمة كذلك تعاظم دور التكنولوجيا في إدارة الاقتصاد العالمي.²

- عولمة النشاط المالي، أي انتقالنا من أسواق السلع والخدمات إلى ظهور ما يسمى بالأسواق المالية.

- التجارة لم تصبح حكراً على الدول الكبرى فقط، بل أصبحت تشمل الدول النامية كذلك (آسيا وأمريكا اللاتينية).³

IV. إشكالية التنافر أو التلاقي بين التكتلات الاقتصادية والعولمة :

تعتبر هذه الإشكالية من أبرز الإشكاليات التي لم يتم الحسم فيها بعد في حقل الاقتصاد السياسي الدولي، لكن، يكفي التركيز علىبعدين أساسيين لمعرفة مدى التعارض أو التوافق بين الترتيبات الإقليمية والنظام متعدد الأطراف:

¹ فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004م). ص.ص. 136، 137.

² عبد القادر تومي، العولمة، فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها، (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2009م). ص.ص. 57-61.

³ Gérard Marie Henry, op. cit, pp. 29, 31.

1- الجانب القانوني: يتعلّق بالأهداف والمعايير الموضوعة من قبل شكلي التكامل السابقين.

2- البعد الاقتصادي: من حيث؛ هل يخلق هذا التكامل تجارةً بين الدول الأعضاء، أم يحولها؟¹

1. الاتجاه القائل بتعارض المنهج الإقليمي مع متطلبات العولمة:

يعتبر بعض الدارسين أنّ المنهج الإقليمي يتعارض حتّى مع العولمة الاقتصادية وتوجّهاتها الكبرى. هذا الجدل بين الإقليمية والعولمة نابعٌ إمبيريقياً من التحوّف من توجهات التكتلات الاقتصادية الإقليمية المختلفة، وما قد يسفر عنه إنشاء هذه التجمّعات من سياسات حمائية قد تغلق التجارة أمام اللّول غير الأعضاء في التكتل، في مقابل أنّ العولمة الاقتصادية ذات منطقٍ قائمٍ على الانفتاح الاقتصادي وعدم التمييز، بناءً على ما تنادي إليه المنظمة العالمية للتجارة كأهمّ أداة من أدوات العولمة اليوم. ويمكن استعراض أبرز الحجج التي يقّمها أصحاب هذا الرّأي في النقاط الآتية:

- أنّ 60% من التجارة العالمية الحالية إنّما تتم داخل التكتلات الإقليمية أو بين بعضها البعض، ما يشكّل تهديداً حقيقياً للنظام الاقتصادي متعدّد الأطراف، كما أنّ أغلب اللّول تخطّط للدخول في هذه التكتلات، ما يشكّل منها عناصر جاذبة للّول أكثر من النظام متعدّد الأطراف. والاتحاد الأوروبي الذي بلغ عدد أعضائه 28 دولة، بوجود

¹ فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق، ص. ص. 136، 137.

عدد كبير من الدول التي تهدف للانضمام، كتركيا، أبرز مثال على هذا التوجّه، حتى أنه عند ختام جولة أوروغواي برعاية الجات سنة 1993م، كانت تجربة الاتحاد الأوروبي السبب الرئيسي في قبول بعض الدول الأعضاء لاتفاقية (GATT) سعياً منها لمواكبة وتيرة التعاون والاندماج الحاصل في أوروبا، وليس تقبلاً لشروط ومبادئ الجات نفسها.¹

- تتجه هذه التجمّعات -حسب هذا الرأي- نحو الداخل أكثر من الخارج، أي تفضّل العمل الإقليمي على العمل متعدّد الأطراف، ماسعيديننا إلى عصر الحروب الاقتصادية التي كانت سائدة سابقاً، ولكن هذه المرة بين تجمّعات اقتصادية إقليمية منفصلة، وبالتالي فما الإقليمية إلا حبر عثرة في طريق العولمة، وليس مرحلة من مراحل بنائها كما يدّعي الطرف الآخر.²

وقد أسقط بول كروغمان Paul Krugman نظرية الألعاب في تحليله لقيام التكتلات التجارية، عندما اعتبر أن تكوين مجموعة من الدول لمنطقة تجارة حرة، ومن ثمّ اتحاداً جمركياً، بفرضها تعريفه موحدة على الدول غير الأعضاء، سيدفع الدول غير الأعضاء حتماً إلى فعل نفس الشيء، وهو تكوين كتل تجاري، بتعريفه جمركية أكثر ارتفاعاً، وهكذا تتكون وتتكاثر التكتلات عبر العالم، إلى أن تجد دول العالم المتكتلة نفسها أمام لعبة صفرية، يمثل فيها ربح طرف خسارة للأطراف الأخرى حتماً. حتّى أن الدول غير المنتمية لأيّ من التكتلات ستجد نفسها أمام

¹ محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق، ص. ص. 497، 499.

² نفس المرجع السابق، نفس الصفحات.

حواجز تجارية كبرى، بتعريفات جمركية ضخمة. ما يمثل في الأخير تهديداً حقيقياً للنظام متعدد الأطراف.¹

- يرى جاغديش بغواتي **Bhagwati Jagdish** أن الإقليمية تسير بالتوجه الاقتصادي العالمي نحو الأسفل وتهدد النظام التجاري متعدد الأطراف (**Multilateralism**) من خلال حمايتها للاقتصاد المحلي وتضييقها لنطاق التعاون ليقصر على بعض الدول فقط، ما يتنافى مع سير العولمة الاقتصادية.² ففي جولة الأوروغواي، تم مناقشة ثم استنكار الإجراءات الحمائية التي ما فتئ يمارسها الاتحاد الأوروبي لاقتصاده، ذلك من خلال ارتفاع نسبة دعم الاتحاد الأوروبي للسياسة الزراعية الأوروبية إلى أكثر من 40% من ميزانية الاتحاد الأوروبي، ما شكّل خرقاً لأحد مبادئ التجارة الدولية، وهو مبدأ عدم تدخل الدولة في الأسواق.³

2. الاتجاه القائل بأن المنهج الإقليمي على طريق العولمة:

ليس هنالك تعارض على الأقل من الناحية القانونية بين المنهجين الإقليمي ومتعدد الأطراف حسب هذا الطرح، ذلك أن إحدى أبرز مؤسسات

¹ Benoit ILLINGER, **Compatibilité du régionalisme et du multilatéralisme**, <http://www.memoireonline.com/>

² رمزي بن دبكة، الإقليمية الجديدة وعلاقتها بالعولمة، <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3104.html>, 14:39:0012/10/2011.

³ Joseph L. Brand, The New World Order of Regional Trading Blocs, **American University International Law Review**, Volume 8, Issue 1, Article 13, 1992. p. 157.

العولمة الاقتصادية؛ المنظمة العالمية للتجارة، قد أسست غطاءً قانونيًا لتحرك الترتيبات الإقليمية المختلفة:

- تشير المادة 24 من اتفاقية الجات بأن: إنشاء تكتلات تجارية إقليمية يمثل استثناءً خاصًا من قاعدة اللّولة الأولى بالرعاية،¹ ولكن بشروط:

- يجب أن تحرر هذه الاتفاقيات التجارة بين اللّول الأعضاء،
- يجب أن لا تشكل هذه التكتلات عوائق في التجارة مع اللّول غير الأعضاء،
- أن لا يتعارض نشاطها مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

- المادة 5 من الاتفاقية العامة على التجارة في الخدمات (المناقشة في جولة أوروغواي): تسمح كذلك بعقد اتفاقيات إقليمية في قطاع الخدمات.

- في 6 فيفري 1996م استحدثت المنظمة العالمية للتجارة لجنة الاتفاقيات التجارية الإقليمية، التي يتمثل نشاطها في فحص ومتابعة عمل التجمعات الإقليمية لمعرفة مدى مطابقة عملها لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.²

من الناحية الاقتصادية، يحتاج أصحاب هذا الرأي بأن الإقليمية ظاهرة

¹ بناءً على المادة الأولى من الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة GATT، يعني مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، أنه يجب على كل دولة قامت بتخفيض أو إعفاء ضريبي تجاه سلعة من دولة أخرى، أن تمارس نفس الإجراء مع كل الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، أي أن لا تمارس تمييزاً تجاريًا بين الدول.

² http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/beyl_f.htm.

على طريق العولمة، بناءً على مجموعة حجج:

- أن التبادل الحرّ على مستوى إقليمي يمكن اعتباره حلاً ثانوياً تلجأ إليه الدول كبديل مؤقت للنظام متعدد الأطراف، وفي نفس الوقت وسيلة لمواجهة أخطار العولمة الاقتصادية، أي بما أن القيود كثيرة على مستوى المفاوضات متعددة الأطراف، ومظاهر الفشل تتضاعف، لتعدّ الفواعل المتدخلة وتشابك المصالح، فلم لا يمكن اعتبار المنهج الإقليمي هو الحل؟ إضافةً إلى أن الاتفاقيات الإقليمية هي بنى على طريق التبادل الحرّ على مستوى عالمي: إذ يعتبر كثير من المنظرين كلورانس Lawrence وبالدوين Baldwin أن الإقليمية يمكن اعتبارها "مخبراً مؤسسانياً"، التّول فيها قليلة، والمصالح فيها أكثر تقارباً، عكس النظام متعدد الأطراف. لذلك من الممكن الذهاب إلى أبعد نقطة ممكنة على المستوى الإقليمي، خاصّةً من حيث تعميق التكامل أكثر، تقريب السياسات، وبناء قيم مشتركة. ما يؤدي إلى انفتاح أكبر على الفضاءات الإقليمية الأخرى، وبالتالي سيخدم هذا المنهج النظام متعدد الأطراف، ولكن على المدى البعيد. بشرط أن لا تغلق الدول المتكتلة اقتصاداتها، أي أن تكون البنى الإقليمية مفتوحة من جهة، ومن جهة أخرى، أن يكون التكامل الإقليمي في إطار قواعد التجارة متعددة الأطراف.¹

- أنه مع استمرار المفاوضات متعددة الأطراف في إطار جولة النّوحة المستمرة منذ 2011م، التي تقودها المنظمة العالمية للتجارة، يشكل بناء تكتلات اقتصادية إقليمية بديلاً يافعاً أمام التّول الراغبة في تعزيز التجارة

¹ Christian Deblock, op. cit. pp. 4,5.

في ما بينها، فهذه التكتلات أثبتت نجاعتها من حيث خلق تجارات جديدة، دفع مستويات النمو الاقتصادي للدول إلى الأعلى، ومنه يرتفع معدل النمو العالمي، ما يشكل حلاً من حلول الأزمات الاقتصادية الرأسمالية المستمرة، وكذلك يخفض ذلك معدلات البطالة داخل الدول المشاركة في التكتل.¹ لذلك يمكن اعتبار ظاهرة الأقالمة عولمة جزئية²، ما هي إلا مرحلة وسيطة للانتقال من اقتصاد النولة القومية إلى اقتصاد العولمة.³

V. خلاصة للاتجاهين المتضاربين حول ثنائية الأقالمة والعولمة:

لا يعوّ التضارب في وجهات النظر حول التفاعل بين ثنائية الأقالمة والعولمة عن جدل فكري عقيم، وأما ينبع من أسس علمية يؤسس عليها كلّ طرف حججه. ولكي يمكن التوفيق بين الاتجاهين، نورد ما ذكره جاغديش بغواتي Jagdish Bhagwati في هذا الشأن، في تحليله لأسباب تكاثر هذه التكتلات الإقليمية، إذ يرى أن بروز هذه التكتلات ذات الطبيعة عبر الإقليمية، الإقليمية، وحتى الثنائية، ما كان إلا نتيجة لفشل تدريجي تتجه إليه المفاوضات متعددة الأطراف من أجل تحرير التجارة الدولية، التي ترعاها المنظمة العالمية للتجارة. فم منذ ظهور الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة عام 1948م، عُقدت سبع جولات للتفاوض بين الدول تحت إطار الجات، إلى غاية سنة 1986م، توجّهت بنتائج باهرة

¹ Alejandro Foxley, **Regional Trade Blocs, The way to the future?** Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2010. p. 5.

² أحمد عبد العزيز، وآخرون، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد السورية، العدد 86، 2011م، ص. 71.

³ محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 500.

من حيث تحرير التجارة وزيادة التبادلات، واستفادت الدول في طريق النمو من ذلك استفادةً كبيرة. ولكن في سنة 2001م بدأت أكبر مفاوضات تحت رعاية المنظمة العالمية للتجارة، عُرفت بجولة الدوحة، لازالت مستمرةً إلى غاية يومنا هذا، رغم أنه كان من المفروض أن يتم التوقيع عليها سنة 2011م.¹

في مقابل ذلك، ومع استمرار السنوات واستمرار تعثر مفاوضات جولة الدوحة، بدأت الدول تتجه أكثر فأكثر إلى الاتفاقيات الثنائية، الإقليمية، أو عبر الإقليمية. الأكثر من ذلك، أكثر القوى التي فضلت العمل الإقليمي على العمل متعدد الأطراف هي أكبر القوى اقتصادياً في العالم. فالولايات المتحدة الأمريكية اتجهت للمحيط الهادي، بعد أمريكا الشمالية، بدعوتها إلى تفعيل الشراكة عبر المحيط الهادي، كتكتلٍ مواجه بالدرجة الأولى للصين والهند. أما الاتحاد الأوروبي فدعا إلى شراكة عبر أطلسية من أجل التجارة والاستثمار، إذ في جوان 2013م دعا الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama، بمعية كل من رئيس المجلس الأوروبي هرمان فون رومباي Herman Van Rompuy، ورئيس اللجنة الأوروبية جوزي مانوال باروزو José Manuel Barroso إلى انطلاق المفاوضات، التي لازالت مستمرةً من أجل إنشاء أكبر سوق للتبادل على المستوى العالمي.²

¹ Jagdish Bhagwati, A l'aube d'un nouveau système, **Finances & Développement**, <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fe/2013/12/pdf/bhagwati.pdf>, Décembre 2013, pp. 10-13.

² Ibid, S. P.

لكن الإشكالية الكبرى هي أن هذه الاتفاقيات الإقليمية وأخرى، لا تتطابق الأغلبية الساحقة منها مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة، فمن 101 اتفاقية عُقدت منذ نهاية جولة أوروغواي عام 1995م، اتفاقية إقليمية واحدة فقط تم الاعتراف بمطابقتها لهذه القواعد، بعد دراستها من طرف لجنة الاتفاقيات التجارية الإقليمية بين جمهورية التشيك وسلوفاكيا،¹ أما أنتج مخاوف كبرى عر عنها المدير العام السابق للمنظمة العالمية للتجارة باسكال لامي **Pascal Lamy** الذي استكر بشدة تعدد وتكاثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية، وكذلك فعل سابقه، سائرلاند **Sutherland** ومايك مور **Mike Moore**، هذا الأخير الذي قال بصراحة أنه "إذا كانت هناك تكتلات إقليمية أكثر من اللازم تتبع قواعد كثيرة متباينة، فهذه مشكلة".²

خاتمة

- بناءً على ما سبق ذكره، نصل في الأخير إلى النتائج الآتية:
- أن مسار الإقليمية رغم اختلافه عن مسار العولمة، إلا أنه لا يتناقض مع منطقها.
 - إذ تُعتبر الإقليمية نتيجةً لتعثر ديناميكيات العولمة الاقتصادية، وبالتحديد المؤسسات متعددة الأطراف، التي صارت تمثل

¹Heinz Hauser & Thomas A. Zimmermann, La Vie économique, **Revue de politique économique**, www.seco.admin.ch, 5-2001. p. 7.

² محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 503.

مسرّحاً لاختلاف مصالح القوى الكبرى، التي هي الأخرى صارت تتجه نحو العولمة.

- نتيجةً للنقطة السابقة، تجد النّول في طريق النّمو نفسها كذلك مرغمةً على الدخول في تكتلات اقتصادية، كآلية لمواجهة العولمة الاقتصادية، ومختلف القواعد التي تضعها المنظمة العالمية للتجارة تحديداً.

قائمة المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

- 1- أبو ستيت، فؤاد. التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004م).
- 2- أمين، جلال. العولمة، ط.1 (القاهرة: دار الشروق، 1999م).
- 3- بن دبكة، رمزي. الإقليمية الجديدة وعلاقتها بالعولمة، <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3104.html>، 14:39:0012/10/2011 .
- 4- تومي، عبد القادر. العولمة: فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها، (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2009م).
- 5- حنفي، خالد. الإقليمية الجديدة في إفريقيا.. ومواجهة العولمة، <http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/africa-latin-america/85307-2001-05-25%2000-00-00.html>، الجمعة، 25 ماي 2001م، 00:00.
- 6- عبد العزيز، أحمد، وآخرون. العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد السورية، العدد 86، 2011م.

- 7- علاوي، محمد لحسن. الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، الجزائر: مجلة الباحث، عدد 2010-2009/07.
- 8- المعهد العربي للتخطيط، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، الكويت: سلسلة جسر التنمية، العدد 81، مارس 2009م.

II. المراجع باللغات الأجنبية:

- 9- Bhagwati, Jagdish, **A l'aube d'un nouveau système**, Finances & Développement, <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2013/12/pdf/bhagwati.pdf>. Décembre 2013.
- 10- Brand, Joseph L. The New World Order of Regional Trading Blocs, **American University International Law Review**, Volume 8, Issue 1, Article 13, 1992.
- 11- Deblock, Christian. **Régionalisme économique et Mondialisation: Que nous apprennent les théories ?** Montréal: Université du Québec, Institut d'études internationales, Centre études internationales et mondialisation, Octobre 2005.
- 12-Foxley, Alejandro. **Regional Trade Blocs, The way to the future?** Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2010.
- 13- Gough, Gordon M. & Venkataramany, Sivakumar. Regional Economic Cooperation, **International Business and Economics Research Journal**, Volume 5, Number 2, February 2006.
- 14- Grether, Jean-Marie & de Melo, Jaime. **La montée en puissance du régionalisme et l'avenir de l'OMC**, Suisse: Université de Genève, Faculté des sciences économiques et sociales, Département des sciences économiques, Working Paper Series 13073, July 2013.
- 15- Hauser, Heinz & Zimmermann, Thomas A. La Vie économique, **Revue de politique économique**, www.seco.admin.ch. 5-2001.
- 16- Illinger, Benoit. **Compatibilité du régionalisme et du multilatéralisme**, <http://www.memoireonline.com/>.

17- Mansfield, Edward D & Milner, Helen V. **The New Wave of Regionalism**, International Organization and the Massachusetts Institute of Technology, 53, 3, Summer 1999.

18- Marie Henry, Gérard. **L'OMC**, (France: Groupe Studyrana, 2006).

19- http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/bey1_f.htm.

الغاز الطبيعي الجزائري

-إستراتيجيات التصدير والافاق المستقبلية-

أ.د. سنوسي بن عبو	أ. حاج قويدر عبد الهادي
أستاذ التعليم العالي	أستاذ مساعد أ بجامعة أدرار وباحث في
بجامعة وهران2	الدكتوراه بجامعة وهران2
Email: senouci.ben@gmail.com	Email: abdelhadi201@gmail.com

ملخص

تمتلك الجزائر احتياطات هامة من الغاز الطبيعي، حيث تحتل المرتبة العاشرة عالميا بنسبة 2,4 % من حجم الاحتياطات العالمية، غير أنها تواجه مجموعة من التحديات وهذا في ظل تراجع مستويات الإنتاج، ونمو الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي والذي يعرف منحى تصاعديا منذ سنة 2010، وهو ما يشكل عائقا أمام الجزائر من أجل الوفاء بعقود التصدير الطويلة الأجل المبرمة . بالإضافة إلى ذلك هناك ظهور لدول منافسة ذات احتياطات كبيرة وقدرات تصديرية هائلة، كلها عوامل وتطورات لها تأثيرات على حجم الصادرات الغازية الجزائرية وأصبحت تهدد حصتها في الأسواق التقليدية خاصة الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: الغاز الطبيعي، الغاز المسال، سوق الغاز الأوروبي

Abstract:

Algeria has significant reserves of natural gas occupying the tenth place globally by 2.4% of the volume of the international reserves. However, it faces a range of challenges under the decline in production levels, the growth of domestic consumption of natural gas that witnessed an upward curve